

مساهمة المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة في تشغيل اليد العاملة في الجزائر
خلال الفترة 2012-2022

The contribution of Small and Medium-Sized Investment Projects to
Employment of the Workforce in Algeria during the period 2012-2022

مستوي عادل

مخبر الرقمنة والاستشراف الاقتصادي،

جامعة الجزائر 3، الجزائر

Mestoui.adel@univ-alger.dz

نعيمة بورقعة *

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية،

جامعة الجزائر 3، الجزائر

Nounaberr30@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/30

تاريخ القبول: 2025/12/02

تاريخ الاستلام: 2025/09/19

Abstract:

This study aims to examine the contribution of small and medium-sized investment projects to workforce employment in Algeria during the period 2012–2022. It addresses the conceptual framework of investment projects and their reality in Algeria, as well as the general situation of the workforce during the study period, relying on a set of statistical data. The study finds that small and medium-sized investment projects contribute significantly to absorbing the workforce by integrating young people into various sectors, with a recorded contribution of 27.78% by the end of 2022.

Keywords: Small and medium-sized investment projects, workforce, employment, opportunities.

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة في تشغيل اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022. وذلك من خلال التطرق للإطار المفاهيمي للمشاريع الاستثمارية وواقعها في الجزائر، وكذلك دراسة واقع اليد العاملة في الجزائر بصفة عامة خلال الفترة محل الدراسة، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الإحصائيات. وقد توصلت الدراسة إلى أن المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة تسهم بشكل جيد في امتصاص اليد العاملة من خلال دمج الشباب في مختلف القطاعات، وقد سجلت نهاية سنة 2022 مساهمة بقدر 27.78%. كلمات مفتاحية: المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة؛ اليد العاملة؛ البطالة؛ التشغيل.

JEL Classification Codes: L26; J23.

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

تُعدّ المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز الأساسية للنهوض بالاقتصاد العالمي، لما تؤديه من دور محوري في دعم الاقتصادات الوطنية وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وقد أثبتت هذه المشاريع قدرتها الفعالة على تنشيط الدورة الاقتصادية، من خلال خلق الثروة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتحسين مستويات الكفاءة والابتكار، الأمر الذي يجعلها عنصراً حاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما تمثل هذه المشاريع محركاً رئيسياً للتنمية الإقليمية، نظراً لدورها البارز في خلق فرص العمل الجديدة، لا سيما تلك التي تتميز بالطابع المبتكر، فضلاً عن مساهمتها في الحد من ظاهرة البطالة، التي لا تقتصر آثارها على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تمتد إلى الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية والنفسية.

وعلى الصعيد العالمي، تشكل المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من إجمالي عدد الشركات، وتسهم بأكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب استيعابها ما يزيد عن 70% من إجمالي اليد العاملة. ويعكس هذا الوزن النسبي الكبير الأهمية الحيوية التي تتمتع بها هذه المشاريع داخل الاقتصاد العالمي، حيث تُعد بمثابة مضخة ديناميكية للنمو الاقتصادي، بفضل مرونتها العالية وقدرتها على التكيف السريع مع التحولات الاقتصادية، فضلاً عن دورها البارز في ابتكار السلع والخدمات وتلبية احتياجات الأسواق المحلية والدولية.

وفي هذا الإطار، أولت الجزائر، على غرار العديد من دول العالم، اهتماماً متزايداً بالمشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، باعتبارها بديلاً تنموياً حقيقياً وفعالاً يهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات. وقد ساهمت هذه المشاريع في دعم التنمية الاقتصادية من خلال توفير القيمة المضافة، ورفع حجم الصادرات خارج المحروقات، وتحسين المعدل العام للتوظيف، إلى جانب تعزيز التنمية الإقليمية وتحقيق نوع من التوازن الجهوي، بما ينعكس إيجاباً على تحسين مستوى المعيشة والارتقاء نحو العيش الكريم.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المقال إلى التعريف بالمشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة، وبيان أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا إبراز واقعها في الجزائر. أما من الجانب التطبيقي، فسيتم الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة أثر تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تشغيل اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2022، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من البيانات والإحصائيات الرسمية، بما يسمح بتقييم مدى إسهام هذه المشاريع في امتصاص البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

لقد تم صياغة إشكالية كما يلي:

ما مدى مساهمة المستثمرات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022؟

ومنه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تكمن الأهمية الإقتصادية للمستثمرات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو واقع تطور المستثمرات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وماهي أهم المعوقات التي تواجهها؟
- هل يوجد تأثير فعلي للمستثمرات الصغيرة والمتوسطة على تشغيل اليد العاملة في الجزائر وتوفير فرص

العمل؟

الفرضيات:

- تتمثل الفرضية الأولى في أن المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة تشكل عنصرًا أساسيًا في دعم الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز الديناميكية الاقتصادية.
- تنطلق الفرضية الثانية من أن واقع تطور المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يشهد تحسنًا نسبيًا خلال السنوات الأخيرة، غير أنه يظل مقيدًا بجملة من المعوقات الهيكلية والتنظيمية والتمويلية التي تحد من قدرتها على تحقيق أداء اقتصادي أفضل.
- تفترض الفرضية الثالثة وجود أثر إيجابي وملاموس للمشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة في تشغيل اليد العاملة بالجزائر، من خلال مساهمتها في خلق فرص العمل والحد من معدلات البطالة، خاصة في صفوف فئة الشباب.

أهداف وأهمية الدراسة:

تهدف هذه الورقة العلمية إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بالمشاريع الإستثمارية الصغيرة والمتوسطة وإبراز الدور الذي تلعبه في إستقطاب اليد العاملة في مختلف القطاعات في الجزائر من خلال الدراسة القياسية خلال الفترة 2012-2022.

من جهة أخرى تستوحي هذه الدراسة أهميتها كون أن المستثمرات الصغيرة والمتوسطة تعتبر القاعدة الأساسية للإقتصاد في مختلف القطاعات وهي الأداة الأكثر فعالية من أجل النهوض بالتنمية في الجزائر.

دراسات سابقة:

من أجل أخذ رؤية واضحة حول هذه الورقة البحثية، إعتمدنا على بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة متينة بهذا الموضوع والتي يتم طرحها كالتالي:

- دراسة الباحثين: أكرم العور، شامية بن عباس، بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، (مجلة النمو الإقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 5، العدد 1، 4 جانفي 2022). تناول الباحثين من خلال هذه الدراسة مفاهيم عامة حول المتغيرين (التنمية المستدامة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وأثرها على الإقتصاد الوطني الجزائري حيث إعتما على المنهج الوصفي التحليلي لمجموعة من الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرين. وخلصت الدراسة في الأخير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقدم الإضافة المرجوة في التنمية في مختلف مجالاتها خاصة في توفير فرص العمل في الجزائر، بالرغم من الإمكانيات المتاحة، وأن أولوية تحقيق الريج دائما ما تتعارض مع اهداف التنمية المستدامة.

- دراسة الباحثين: أوبختي نصيرة، زروقي يحي، بعنوان: تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة - حالة الجزائر- (المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 7، جانفي 2016) تناول الباحثين من خلال هذه الدراسة إشكالية -كيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تكون حلا للحد من البطالة في الجزائر- مع التطرق لنقاط تخص موضوع البطالة والمشاريع الإستثمارية الصغيرة والمتوسطة، مع دراسة تقييمية لسياسة التشغيل في البلد. وخلص البحث في الأخير إلى ان الجزائر سعت إلى تبني تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعطت كل الدعم لها وذلك إستنادا للنتائج الإيجابية التي ظهرت في الدول التي إعتمدت هذا المنهج في جميع القطاعات الإقتصادية والاجتماعية خاصة فيما يخص فرص العمل.

- دراسة الباحثين: توتي بيكجانوفا، ميرات أليف، جوليما توسيبييفا، ميياتنيك ألتينيكوف، أيجول أخموتوفا، بعنوان: تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على إتجاه البطالة في كازاخستان، (مجلة تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، المجلد 4، العدد 17، 2023). هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن الآليات والاولويات لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة من اجل استيعاب أكبر قدر ممكن من سكان كازاخستان وتوفير مناصب الشغل لهم، مستعملين الأساليب النظرية في مناقشة الموضوع وقد تم في آخر الدراسة تقديم مجموعة من التوصيات من اجل بلورة الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك مضاعفة فرص التوظيف لسكان الجمهورية.

منهج وهيكل الدراسة:

من أجل التعمق في هذه الورقة البحثية واستيفاء معظم الأساسيات تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتم تقسيم العمل كالتالي:

- واقع المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها الإقتصادية.
- واقع اليد العاملة في الجزائر.
- أثر المستثمرات الصغيرة والمتوسطة على اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

1- واقع المشاريع الاستثمارية المتوسطة والصغيرة في الجزائر ومساهمتها الإقتصادية.

تعتبر الجزائر من البلدان التي تبنت النظام الإشتراكي بعد الإستقلال مباشرة، وذلك نتيجة التوجه الإيديولوجي، مما أدى ذلك إلى تجاهل قطاع المستثمرات أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولكن في السنوات الأخيرة تم تدارك وإحتضان هذا القطاع تدريجيا ووضع البنية القانونية التي توضح المعالم والمعايير التي يجب أن يقوم عليها من أجل النهوض به وتطويره.

1-1- تعريف المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

على الرغم من الاتفاق العالمي على الحقيقة المطلقة بأن المستثمرات الصغيرة والمتوسطة هي ركيزة الإقتصاد والتنمية بمختلف مجالاتها؛ إلا أنه لا يوجد تعريف ثابت لها ويختلف من دولة إلى أخرى. إنه وأثناء تحديد مفهوم هذه المستثمرات تم الاستناد إلى مجموعة من المعايير تمثلت في (عدد الموظفين، مقدار رأس المال، مقدار الأرباح، قيمة المبيعات). (يتصرف)

فعلى سبيل المثال نستعرض تعاريف بعض الدول لهذه المشروعات بالإعتماد على المعيار الكمي:

❖ الأردن:

يعبر عن المستثمرات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الأردني كمايلي:

أ- الصغيرة: كل المشاريع التي لا يقل عدد موظفيها عن 5 موظفين ولا يتعدى 20 موظفا. كما لا يتجاوز حجم رأسمالها وقيمة إيراداتها مليون دينار أردني في العام.

ب- المتوسطة: يتراوح عدد موظفيها بين 21 و100 موظف، وإجمالي أصولها وإيراداتها محصور بين المليون و3 ملايين دينار أردني. (كتيشات، سلام، حمد، و العدوان، 2024، صفحة 3)

❖ تركيا:

لقد صدر عام 2012 آخر تطبيق للقانون التركي الذي يميز تنميط المستثمرات بمختلف أنواعها، والتي استندت هي أيضا بدورها إلى المعايير التالية: رقم العمالة، الإيرادات السنوية. حيث عدد العمال في المستثمرة متناهية الصغرى يكون أقل من 10 عمال، والإيرادات السنوية تبلغ حوالي 430.000 دولار أمريكي. أما المستثمرة الصغيرة رقم عمالتها أقل من 50 عاملا، وإيرادها السنوي يبلغ 3.400.000 دولار أمريكي. بينما يكون عدد العمالة في المستثمرات متوسطة الحجم أكثر من 250 عاملا، وإجمالي المردود السنوي يكون 17.200.000 دولار أمريكي. (كاراداغ، 2015، صفحة 181)

بالنسبة للمشرع الجزائري فقد إقترح عدة تعاريف لهذه المستثمرات خلال فترات زمنية مختلفة وكان آخر إصدار للتعريف الجديد لها سنة 2017 حسب القانون رقم 17-2 المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (حمشة و خوني، 2022، صفحة 83)

الجدول رقم (1): تعريف المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعيار الطبيعي	رقم العمالة	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
مجهرية	1 إلى 9	أقل من 40	أقل من 20
صغيرة	10 إلى 49	أقل من 400	أقل من 200
متوسطة	50 إلى 250	من 400 إلى 4مليار دينار	من 200 إلى 1 مليار

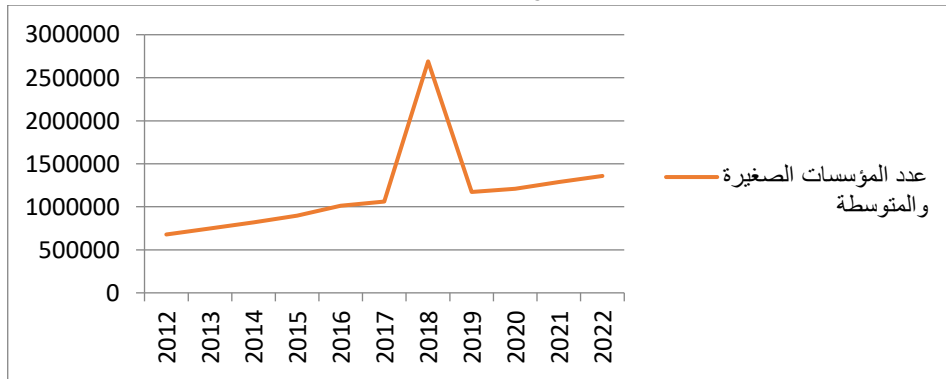
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 02/17، الجريدة الرسمية، العدد 02، المؤرخ في 10/01/2017)

من الملاحظ من خلال الجدول أن الجزائر إرتأت إلى تقسيم المستثمرات إلى 3 فئات مختلفة، مصغرة صغيرة ومتوسطة. كما حددت المعايير التي على حسابها تم تصنيف هذه المؤسسات والمتمثلة في: عدد العمال، رقم الأعمال السنوي والحصيلة السنوية وبهذا فإن الجزائر لا تختلف كثيرا عن دول العالم في معالم التقسيم والتصنيف المتفق عليه دوليا.

2-1 - تطور المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

منذ أن اتخذت الجزائر قرار الإعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنهوض بالاقتصاد الوطني بادرت في إيلاء الأولوية القصوى له، وذلك من خلال بعض الصناعات الصغيرة ذات الطابع الخاص التي خلفها الاستعمار ولتعزيز الاستثمار في هذا القطاع، قامت بإنشاء القطاع العمومي وتطويره بشكل مستمر. وبمرور السنوات، شهدت الجزائر نمواً في عدد المؤسسات، حيث ازداد عددها عاماً بعد عام. والجدول التالي يوضح تطور تعداد هذه المستثمرات من سنة 2012 إلى غاية 2022. (محمد و محمد، 30 ديسمبر 2019، صفحة 90)

الشكل رقم (01): تطور عدد المشاريع الإستثمارية الصغيرة والمتوسطة 2012-2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, Bulletin

d'information statistique de la PME de l'année 2012 au l'année 2023

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد المستثمرات الصغيرة والمتوسطة شهد تطورا هائلا من سنة 2012 إلى غاية سنة 2022 وذلك بزيادة مقدرة بـ 681417 مؤسسة وهذا يفسر بتوجه الجزائر الواضح والصريح من أجل النهوض بالقطاع وتخصيص أغلفة مالية هائلة ضمن البرامج التنموية الوطنية بما فيها برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج التنمية الخماسي الأول (2010-2014)، برنامج توطيد النمو الخماسي الثاني (2015-2019). وتواصل الجهود إلى غاية السنوات الآتية.

1-3- توزيع المشاريع الإستثمارية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1-3-1- التوزيع حسب القطاع

نظرا لأهمية قطاع المستثمرات الصغيرة والمتوسطة فقد كان من اللازم ان لا تقتصر على مجالا معينا، بل يجب أن تشغل جميع المجالات الإقتصادية من أجل ان توفر مجموعة السلع والخدمات المختلفة وخلق المرونة الإقتصادية وخلق فرص الشغل لليد العاملة حسب المجالات. مما يسهم في دعم التنمية الإقليمية على جميع المستويات ومن خلال الجدول التالي سوف نعرض التوزيع القطاعي لهذه المستثمرات في الجزائر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2022.

الجدول رقم (01): التوزيع القطاعي للمشاريع الإستثمارية الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2012-2022.

القطاع السنة	الزراعة	الطاقة والمناجم	الأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	الأنشطة الحرفية
2012	4326	2024	139915	66028	196047	154123
2013	4642	2228	147047	71000	217594	168801
2014	5066	2412	156361	76152	242683	186303
2015	5499	2566	165155	81500	266687	206166
2016	7272	3205	169146	99408	298793	233298
2017	6476	2846	177750	92888	316114	243699
2018	6973	2938	182501	97803	561461	241494
2019	7368	3035	188290	102128	602755	268369
2020	7540	3090	191454	104598	622099	280710
2021	8010	3243	199331	109991	662185	303605
2022	8404	3371	204452	115992	703499	324085

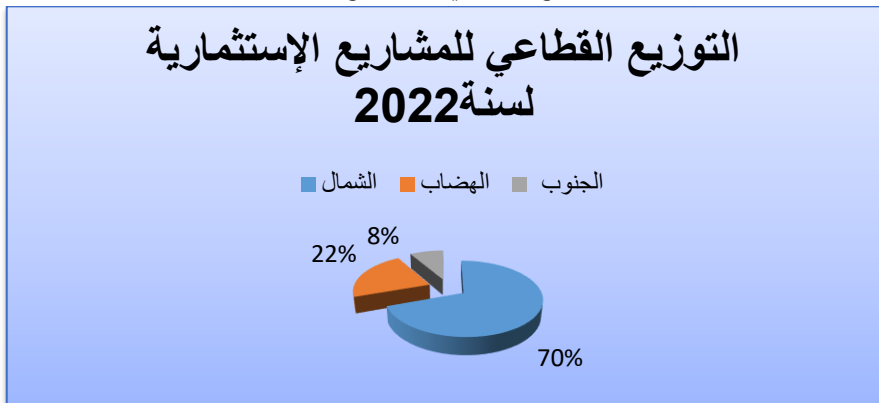
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (Ministère de l'Industrie et de la Production : Pharmaceutique, Bulletin d'information statistique de la PME de l'année 2012 au l'année 2023 .)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد مستمر في عدد المستثمرات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات أي دائما في منحنى تصاعدي، فقد تم من سنة 2012 إلى غاية سنة 2022 استحداث 4078 مستثمرة في قطاع الزراعة، 1347 مستثمرة في قطاع الطاقة والمناجم، 64537 مستثمرة في قطاع البناء والأشغال العمومية، 49964 مستثمرة في قطاع الصناعة، 507252 مستثمرة في قطاع الخدمات و169962 مستثمرة في قطاع الأنشطة الحرفية.

ومن الملاحظ أيضا أن قطاع الخدمات يأخذ الحيز الأكبر في مجال المستثمرات الصغيرة والمتوسطة كما أنه ينمو بسرعة كبيرة خاصة بعد سنة 2018 ويقابله قطاع الطاقة والمناجم الأقل نموا في القطاعات بالنسبة لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-3- التوزيع حسب الجهات

الشكل رقم (02): التوزيع القطاعي للمشاريع الإستثمارية لسنة 2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: Ministère de l'Industrie et de la Production (Pharmaceutique, Bulletin d'information statistique de la PME de l'année 2012 au l'année 2023.)

من خلال الشكل أعلاه تم تناول التوزيع الجهوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كونها تمثل نسبة 98% من إجمالي المستثمرات في الجزائر، ويتضح جليا غياب التوازن الجهوي على مدار الفترة المدروسة مما يخلق هذا مشكلا تنمويا بسبب عدم توفير الخدمات وسبل العيش الكريمة مما سيؤدي إلى النزوح وهجر مناطق الجنوب. إذا تتمركز أغلبية المستثمرات الصغيرة والمتوسطة في الشمال أو منطقة الهضاب وذلك لتوفر البنى التحتية المناسبة وأيضا المناخ الملائم وتوفر اليد العاملة المؤهلة بصفة أكبر، ولكن هذا التفاضل بين التوزيع سيخلق مشاكل اجتماعية على غرار المشاكل الاقتصادية مما سيخلق الحساسية الاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد.

4-1 : الهيئات المرافقة لدعم المشاريع الإستثمارية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من أجل التكفل الجيد ولإعطاء مردودية بأكثر كفاءة وفعالية للمستثمرات الصغيرة والمتوسطة، وجب وضع هيئات داعمة ومرافقة لها تكون تحت تصرف المستثمرين. تلعب هذه الهيئات أدوارا جد مهمة في توجيه المستثمر وتحفيزه خاصة في الجانب المالي فهي تقوم بعملية التمويل عبر المراكز التابعة لها تحت شروط معينة ومحددة وفق القانون الجزائري. تتمثل هذه الهيئات فيما يلي:

1-4-1 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEG)

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08/09/1996، تتميز باستقلالها المعنوي والمالي، وهي تتكفل بتقديم العون ودعم المستثمرين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة وإعطائهم مختلف الإرشادات ومرافقتهم ومراقبة مسار استثماراتهم بالإضافة إلى التكفل بالتمويل عن طريق القرض بصيغ مختلفة. كما تقوم بتشجيع التكوين والتوظيف وتوفير المعلومات المتعلقة بالمشاريع. (1996، صفحة 12)

2-4-1 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

لقد تم إنشاء هذه الوكالة في بداية التسعينيات تحت اسم وكالة تشجيع ودعم ومراقبة الاستثمار، وذلك إستجابة للإصلاحات التي أجريت في الجزائر خلال تلك الفترة من أجل توفير الدعم الأولي والدعاية ومراقبة الاستثمار. من مهامه أنه يستقبل المستثمرين ويدعمهم عبر مختلف هياكله، ويقدم لهم المعلومات إلكترونيا. كما يضمن منح المزايا في إطار زمني قصير، وينسق مع المؤسسات المعنية لتشجيع الاستثمار، ويساهم في تنفيذ سياسات التنمية بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية، ويتيح للمستثمرين المحتملين الفرص للشراكة في البورصة. (وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI).

3-4-1 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تم إنشاء هذه الوكالة رسميا في 22 جانفي 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14، وتمثل هذه الوكالة علة المستوى الإقليمي عبر 49 وكالة ولائية، تقوم بمنح قروض بدون فائدة بشرط أن تكون موجهة لتوفير المواد الأساسية الضرورية والتي لا تتراوح قيمتها 30000 دج. كما تعمل أيضا على مرافقة المستثمرين خلال مساهمهم الاستثماري. (سعيدة، 2021، صفحة 89)

4-4-1 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

بدأ هذا الجهاز نشاطه سنة 1994 في طور تطبيق نظام تعويضي للبطالة للأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم لظروف إقتصادية قاهرة وبدون رغبتهم. ومع مطلع سنة 2004 وتطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية بغية الحد من البطالة قامت هذه الوكالة بمنح إمكانية المشاركة في تمويل خلق الأعمال السلعية والخدمات من

طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين (35-50) سنة. وفي سنة 2010 قام أيضا بتطوير مزاياه بمنحه مبلغ استثماري إجمالي مقدرب 10 ملايين بعدما كان في حدود 5 ملايين دج . (الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)

1-4-5- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هيئة عمومية ذات طابع خاص تابعة للوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة، تهدف إلى دعم ذوي الافكار والمشاريع الصغيرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، كما تعمل على ترويج الفكر المقاولاتي وتمويل المشاريع ومنحهم الامتيازات (البنك الوطني الجزائري)

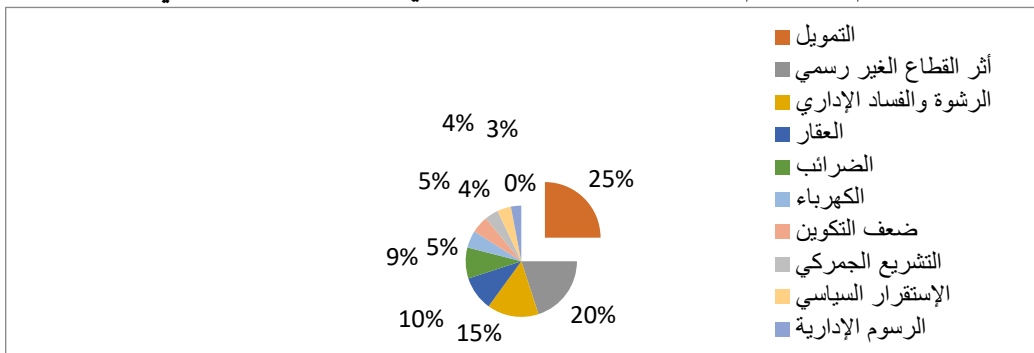
من شروط الاستفادة من هذا الجهاز ان يتراوح سن ذوي المشاريع بين 18 و55 سنة، مع إمتلاك إحدى المؤهلات المطلوبة لدى الوكالة، وذلك بعد تسجيل إلكتروني بسيط يتم من خلاله برمجة موعد الاستقبال . وبعد عرض صاحب المشروع لفكرته ومناقشتها والموافقة عليها يتم البدء في الإجراءات القانونية اللازمة من أجل تجسيد المشروع على أرض الواقع. (زايدي، 2022، صفحة 221).

من خلال ما تم تناوله يتضح جليا أن الدولة عازمة على بناء إقتصاد قوي يعتمد بشكل مباشر على السوق الحرة وتمكين المواطنين من تجسيد أفكارهم على أرض الواقع مما يعود بالفائدة على المستثمرين وعلى خزانة الدولة والمواطنين بتوفير خدمات ومنتجات متنوعة.

1-5- معوقات المشروعات الإستثمارية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعرف المشروعات الإستثمارية في الجزائر عدة صعوبات وعراقيل تحول دون تجسيدها حول أرض الواقع بالإضافة إلى عدم إستمراريتها وتقديدها الأهداف المخطط لها مسبقا. وقد تم تلخيص حسب البنك الدولي أهم المعوقات في الجزائر كما يلي:

الشكل رقم (03): أهم معوقات المشروعات الإستثمارية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (ساحل و تفات، 2020، صفحة 77)

من خلال الشكل يظهر بأن مشكل التمويل هو أكثر المشاكل التي تعاني منها المستثمرات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة أسباب تتعلق باستراتيجية الدولة وعدم تدخلها في نقطة ضرورة تقديم الضمانات للبنوك مقارنة مع ضعف هذه الشركات لأنها في طور النمو وتقصصها الخبرة في المجال بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة التي تمنحها زيادة إلى ذلك فإن طلب القرض يتطلب وقت كبير من أجل معالجته.

1-5-5 : المساهمة الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

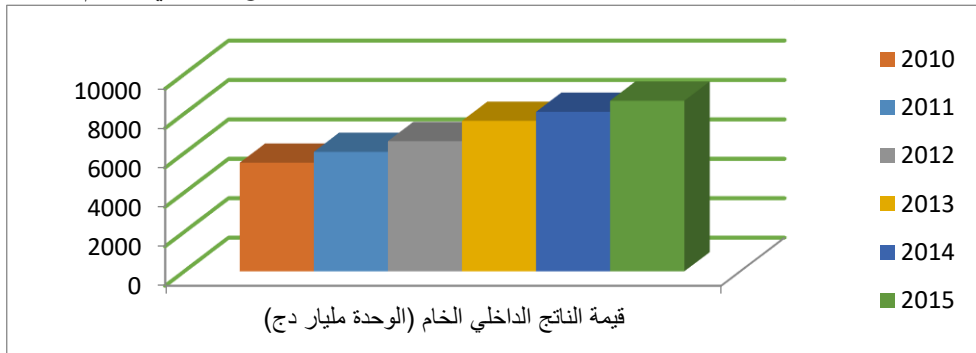
إستنادا على إحصائيات متعلقة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فقد تم إحصاء 1.060.289 مؤسسة (ص و م) خلال سنة 2017. 99.98 من إجمالي هذه المشروعات تابعة للقطاع الخاص، ولقد كان لهذه المؤسسات آثار إيجابية على عدة جوانب (بتصرف)

1-5-1- أثرها على التشغيل والحد من البطالة.

لقد تم تسجيل في عام 2017 أزيد من 2.6 مليون منصب شغل وفرت المشروعات (ص ومتو)، بمساهمة القطاع الخاص بنسبة 99.09% من إجمالي المناصب، بينما القطاع العام فقد مثل فقط نسبة 0.91%. أما في سنة 2018 فقد ارتفع العدد إلى 2.69 مليون منصب وذلك عائد لزيادة عدد هذه المؤسسات بنسبة 3.39. (مسعود أمير، فارس، وعمور، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تحليلية في الجزائر، جوان 2021، صفحة 823)

1-5-2- أثرها على الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم (04): أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الناتج الداخلي الخام



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على : نشریات وزارة الصناعة الصيدلانية رقم 17، 19، 21، 23، 25، 27، لسنة 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 <https://www.industrie.gov.dz/bulletin-statistique> تاريخ الاطلاع

2025-06-12

من خلال هذا الشكل يتبين انه قيمة الناتج الداخلي الخام بمساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منحنى تصاعدي على مدى هذه الخمس السنوات. ومن ما سبق حول عدد المشروعات العامة والخاصة يتضح جليا أن المشروعات الخاصة هي المساهم الأكبر في إرتفاع قيمة الناتج حيث تقدر قيمة الزيادة من سنة 2010

إلى سنة 2015 ب 3059.75 مليار دج. وهذا ما يبرز ويثبت أن الدولة الجزائرية تتخذ مجهودات جبارة من أجل دعم هذه المشاريع لما لها من آثار إقتصادية تساهم في تحسين المعيشة.

1-5-3- أثرها على القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات

الشكل رقم (05): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال السنة (2010-2015).



المصدر: : من إعداد الباحثين بالإعتماد على : نشریات وزارة الصناعة الصيدلانية رقم 17، 19، 21، 23، 25، 27 لسنة 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 <https://www.industrie.gov.dz/bulletin-statistique> تاريخ الإطلاع

2025-06-12

من خلال الشكل يظهر جليا أثر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من قيمة القيمة المضافة سنة تلو الأخرى وهذا ما يؤكد مدى فعالية هذه المؤسسات في النهوض بالاقتصاد الوطني حيث إرتفع إجمالي القيمة المضافة من سنة 2010 إلى سنة 2015 ب 3351.2 مليار دج ومثل ما هو الحال وإستنادا عما تم تناوله فإن القطاع الخاص هو المساهم الاول في إرتفاع هذه القيمة مقارنة مع مساهمة القطاع العام.

وهذا ما يفسر توجه الجزائر الواضح والصريح من أجل النهوض بالقطاع وتخصيص أغلفة مالية هائلة ضمن البرامج التنموية الوطنية بما فيها برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج التنمية الخماسي الأول (2010-2014)، برنامج توطيد النمو الخماسي الثاني (2015-2019). بتصرف

2- واقع تطور اليد العاملة الجزائرية

2-1- تطور اليد العاملة في الجزائر بعد الإستقلال

قبل الإستعمار كانت تعرف الجزائر على أنها دولة منتجة تأكل مما تزرع، وتلبس مما تصنع وذلك بصفة جماعية مشتركة. ولكن بعد الإستعمار عملت فرنسا على تحليل القيم منها الدهون الإقتصادية، إذ عمدت إلى سلب الأراضي من مالكيها وإبعادهم عنها. وبعد الإستقلال خلفت إقتصادا هشاً يعتمد على الوسائل البدائية من أجل لقمة العيش. (العید، ظاهرة البطالة في الجزائر وآثارها الإجتماعية، 2023، صفحة 12).

وأیضا اتجه معظم طالبي الشغل نحو العمل المأجور لدى الحكومة، ولكن سرعان ما شهدت الجزائر تدهورا فظیعا في نسبة اليد العاملة بعد عملية تسريح العمال وذلك في التسعينيات بعد أن ارتأت الدولة إلى وضع إصلاحات وإعادة الهيكلة التي تسببت في توقيف المصانع وتسريح للكثير من العمالة، وقد شهدت الفترة

من 1193 إلى غاية 1999 إنخفاضاً هائلاً للعدد السكان النشطين وقدرت نسبة البطالة بحوالي 29% (نصيرة و يحي، 2016، صفحة 136).

تعد الفترة من سنة 2000 إلى غاية الآن مرحلة تنفس للجزائر. حيث بدأت بوادر التنمية تظهر مما أدى إلى إنخفاض محسوس لمعدلات البطالة حيث انخفضت نسبتها من 29% سنة 2000 إلى 10.3% سنة 2005، وذلك تزامناً مع إرتفاع أسعار البترول وإستقرار الوضع الأمني للبلاد وكذلك تحرك الحكومة من خلال البدء في التكتيف من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشتى أنواعها، والتي مست مختلف القطاعات، حيث وفرت وكالة (ANDI) 74173 منصب شغل خلال سنة 2004، كما سمحت أجهزة التشغيل ومختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إستحداث أكثر من مليون منصب شغل (vitaminedz، 2013). كما قد سجل معدل البطالة في الجزائر سنة 2023 معدل نسبته 11.70% بعد ان كان 12.35% سنة 2022 وبلغ متوسطا نسبته 17.81% من عام 1991 إلى غاية 2023. ووصل إلى اكبر قيمة له سنة 1995 بنسبة 31.84% وأدنى قيمة له سنة 2013 بنسبة 9.82% (trading economics، 2024).

من خلال ما سبق يمكن القول بأن اليد العاملة الجزائرية موجودة منذ عقود إلا انها تحتاج التأطير والتكوين المناسبين كما يجب الاستثمار فيها وتوفير البيئة ومناصب الشغل المناسبة لها لأنها قادرة على إحداث الفرق والرفع من المستوى الإنتاجي إذا ما تم إعطاؤها الفرصة في جميع المجالات.

الجدول رقم (02): تطور اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

السنوات	عدد اليد العاملة في الجزائر
2012	10604908
2013	11074284
2014	13422574
2015	11007228
2016	11203315
2017	11355199
2018	11524807
2019	11714581
2020	11039630
2021	11500622
2022	11905581

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات البنك الدولي، على المواقع

<https://data.albankaldawli.org>، تاريخ الاطلاع 2025-08-07.

من خلال الجدول نلاحظ بأن معدل التشغيل في الجزائر ظل ثابتا من سنة 2012 إلى سنة 2022 تتراوح بين 33% و38% رغم تزايد العدد السكاني. هذا ما يبين ان الإقتصاد الجزائري في حالة ركود ويحتاج غلى ديناميكية أكثر بالإضافة إلى ضعف الجهاز التشغيلي للدولة وعدم قدرة إستيعاب القطاعات عدد كبير من الفئات النشطة وهذا يدعو إلى إعادة النظر في منظومة التشغيل والعمل على توسيع القطاعات من أجل إمتصاص اليد العاملة.

2-2- توزيع اليد العاملة في الجزائر

2-2-1- التوزيع حسب المنطقة الجغرافية

يعتبر تركز اليد العاملة حسب المنطقة الجغرافية دلالة على مدى وجود توازن تنموي جهوي او غيابيه فغالبا ما تكون الجهة الشمالية الحضرية مركزا مستقطبا لليد العاملة نظرا لوجود العوامل الملائمة ومن خلال الجدول التالي سندرج التوزيع الجغرافي لليد العاملة الجزائرية.

الجدول رقم (03): توزيع اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2017

الوحدة بالآلاف (*1000)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المنطقة						
المنطقة الريفية	3303	3536	3577	3391	3525	3729
المنطقة الحضرية	6868	7252	6862	7203	3720	7129

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات. (ONS) النشرة الإحصائية للجزائر، العدد 35 (2017). الفصل الثالث: الديموغرافيا. الجزائر <https://www.ons.dz> / تاريخ الإطلاع 2025-05-23

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن المناطق الحضرية هي الأكثر إستيعابا لليد العاملة الجزائرية حيث دائما ما يكون عدد اليد العاملة في المناطق الحضرية وذلك غالبا ما يشمل الجنوب والهضاب ضعف العدد الموجود في المنطقة الريفية التي تتركز عموما في الجهة الجنوبية للبلاد وهذا ما يفسر بوجود خلل في توزيع القطاعات بين الشمال والجنوب مما يستدعي النظر في الفروقات التنموية الموجودة فيما بين البنى التحتية لأن هذا الإختلال حتما سيعيق تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة.

2-2-2- التوزيع حسب القطاعات.

يعد توزيع اليد العاملة حسب القطاعات المرآة التي تعكس التوجه الإقتصادي للدولة والقطاعات التي تعمل عليها في التنمية والجزائر من بين الدول التي تشهد تفاوتات كبيرا من حيث تشغيل اليد العاملة على مستوى مختلف قطاعاتها وهذا ما سنعرضه في الجدول التالي.

الجدول رقم (04): التوزيع القطاعي لليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2019.

الوحدة بالآلاف (*1000)

القطاع \ السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الزراعة	912	1141	899	917	865	1102	1067	1083
البناء والأشغال العمومية	1663	1791	1826	1776	1895	1847	1774	1890
التجارة والخدمات والنقل	6260	6449	6224	6524	6620	6417	6726	6857
الصناعة	1335	1407	1290	1377	1465	1493	1434	1450

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات. (ONS) النشرة الإحصائية للجزائر، العدد 35 (2017). الفصل الثالث: الديموغرافيا. الجزائر <https://www.ons.dz> تاريخ الإطلاع: 2025-05-23

يتبين من خلال الجدول بان قطاع الخدمات هو الأكثر إستعابا لليد العاملة في الجزائر وذلك بنسبة تقدر بحوالي 60% يليه قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة ويأتي في الترتيب الأخير قطاع الزراعة، وهذا ما يدل على اعتماد الجزائر على قطاع الخدمات من اجل توفير الوظائف وكذلك قلة المؤسسات الإنتاجية ونقص اليد العاملة المؤهلة والمكونة في المجال الطاقوي والمحروقات كما ان المؤسسات الإنتاجية لا تستقبل اليد العاملة بصفة كبيرة ودورية أما بالنسبة لتذيل القطاع الزراعي الترتيب فهذا راجع فعليا إلى التزوح الريفي وعزوف الشباب عن خدمة الارض بسبب عدم توفر ظروف العيش الملائمة في المناطق الريفية.

2-2-3- التوزيع حسب الفئات العمرية

يعتبر توزيع اليد العاملة حسب الفئة العمرية دلالة على طبيعة التركيبة البشرية التي تعتمد عليها الدولة من أجل النهوض بالتنمية في مختلف القطاعات فكلما كانت التركيبة ذات طبيعة شابة كلما كان هناك قوة كامنة للدولة من أجل التطور والازدهار ومواكبة التقدم التكنولوجي واستغلاله في شتى المجالات ومن خلال الجدول التالي سيتم التعرف على الفئة العمرية الأكثر شغلا للوظائف في الجزائر.

الجدول رقم (05): توزيع اليد العاملة في الجزائر حسب الفئات العمرية

الوحدة بالآلاف (*1000)

الفئات السنوات	24-20	34-25	44-35	54-45	55 فما فوق
2001	1182	1898	1636	1065	443
2003	1192	2077	1784	1146	480
2004	1592	2932	1934	1266	568
2005	1522	2574	2005	1358	579
2006	1697	2665	2458	1447	625
2007	1579	2769	2166	1434	641
2008	1691	2928	2260	1578	689
2009	1731	3028	2285	1704	724
2010	1694	3132	2335	1788	787
2011	1511	3131	2348	1825	766
2012	1413	3464	2534	1940	815
2013	1522	3744	2711	1968	844
2014	1369	3727	2668	1944	857
2015	1218	3530	2874	2133	841
2016	1233	3641	3031	2139	802
2017	1339	3603	2891	2128	898

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ، النشرة الإحصائية للجزائر،
الفصول الديموغرافية 2001-2017، بالإضافة إلى معالجة الباحثين للبيانات للفئات العمرية المختلفة. تاريخ
الإطلاع 2025/05/10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الفئة العمرية من 25- 54 هي الفئة الأكثر نشاطا في الجزائر والذين يعتبرون في هذا السن خريجي جامعات ومعاهد التكوين المهني والفئة الأكثر استقرارا ماليا من أجل الخوض في المجالات التجارية والصناعية فهذه الفئة تعتبر فئة مؤهلة وقادرة على العمل ومسؤولة فهي تشكل ما يقارب نسبة 70% من مجموع السكان النشطين. تليها الفئة من 20-24 سنة تعتبر فئة نشطة ولكن بصورة ضعيفة وذلك طول المسار الدراسي وكذلك إنتشار البطالة بسبب ضعف الخبرة ونقص الكفاءة لدى هؤلاء الشباب. أما الفئة 55 فما فوق فتعتبر الفئة الأقل نشاطا وهذا طبعا راجع لنظام التقاعد من طرف الحكومة وتكون هذه الفئة غالبا نشطة خارج القطاعات الرسمية.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-

2022

من خلال هذا المحور سنعمل على تبين مساهمة المستثمرات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل وإمتصاص اليد العاملة. وذلك من خلال عرض وتحليل لتطور عدد مناصب الشغل المصرح بها فعليا التابعة لهذه المستثمرات سواء الخاصة أو العامة وكذلك نسبة العاملين فيها مقارنة بالعمالة الإجمالية خلال الفترة 2012-2022 وذلك لتوفر كل الإحصاءات اللازمة دون انقطاع عن السنوات المتوالية حتى تكون هناك سلاسة في التحليل

الجدول رقم (06): تطور عدد العاملين في المستثمرات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة في الجزائر

خلال الفترة 2012-2022.

نسبة النمو الإجمالي %	المستثمرات العامة	المستثمرات الخاصة		السنوات
		أرباب العمل	الأجراء	
5,98	48 415	686 825	1 041 221	2012
8.2	46 132	747 387	1 121 976	2013
8,72	47085	820738	1214481	2014
7.49	46 165	896 811	1 295 257	2015
11,16	35 698	1013637	1438579	2016
4.58	23679	1 060 289	1 517 990	2017
3,39	22 073	1 093 170	1575003	2018
4,78	20 955 0	1171701	1626080	2019
3,62	20 955	1 209 252	1 689 980	2020
5,57	20016	1266995	1796492	2021
4,45	19 944	1 320 440	188 0277	2022

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.(ONS): بيانات المستثمرات

الخاصة والعامة 2012-2022. <https://www.ons.dz> / تاريخ الإطلاع 2025/05/616

من خلال الجدول يتضح جليا بأن المستثمرات الصغيرة والمتوسطة تحقق نموا متصاعدا في استقطاب اليد العاملة ولكن بنسب مختلفة، وقد سجلت أكبر نسبة سنة 2017 ب 11.16 بالمائة. والملاحظ أيضا بأن المستثمرات الخاصة تستحوذ على قدر أكبر من عدد العاملين مقارنة بالمستثمرات العامة ب أكثر من 99 بالمائة. وللتوضيح أكثر لدور ومساهمة المستثمرات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل اليد العاملة سنقوم بمقارنة

بين إجمالي العاملين وعدد العمال في المستثمرات بصفة عامة خلال الفترة 2012-2022

الجدول رقم (07): مساهمة المستثمرات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

السنوات	التشغيل الإجمالي	التشغيل في المستثمرات الصغيرة والمتوسطة	نسبة المساهمة %
2012	10.604.908	11776461	16.75
2013	11074284	1915495	17.29
2014	13422574	2082304	15.51
2015	11007228	2238233	20.33
2016	11203315	2487914	22.20
2017	11355199	2601958	22.91
2018	11524807	2690246	23.34
2019	11714581	2818736	24.06
2020	11039630	2920769	26.45
2021	11500662	3083503	26.81
2022	11905581	3307821	27.78

المصدر: من إعداد الباحثين من خلال الإعتماد على الجدول رقم (03) والجدول رقم (07) من خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج الدور الفعال والمساهمة الحقيقية للمستثمرات الصغيرة والمتوسطة بجميع صيغها القانونية في تشغيل العمال، فنسبة المساهمة في منح تصاعدي حيث كانت سنة 2012 (16.75%) بـ 11776461 عاملا وبلغت نسبة (27.78%) بـ 3307821 عاملا.

الخلاصة:

خلص هذا المقال العلمي إلى تحليل مساهمة المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة في تشغيل اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2022، من خلال الاعتماد على مقارنة تحليلية قائمة على توظيف جملة من المفاهيم النظرية والمعطيات الإحصائية ذات الصلة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هذا الصنف من المشاريع يعد من أهم الدعائم التي تركز عليها الاقتصادات الحديثة، نظرًا لدوره الفعال في تحريك النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو، إذ تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزنًا معتبرًا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي، الأمر الذي يجعلها خيارًا استراتيجيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وعلى الصعيد الوطني، بيّنت الدراسة أن المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر شهدت تطورًا ملحوظًا عبر مختلف المراحل الاقتصادية، خاصة في السنوات الأخيرة، نتيجة تزايد الاهتمام الرسمي بهذا القطاع كبديل تنموي يهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على المحروقات. وقد ساهمت السياسات العمومية الموجهة إلى ترقية هذه المشاريع، من خلال إنشاء هيئات مختصة بالمرافقة والدعم والتمويل، في

تحسين مناخ الاستثمار وتسهيل ولوج رواد الأعمال، لا سيما فئة الشباب، إلى عالم المقاوالاتية، عبر توفير الإرشاد والمتابعة اللازمة إلى غاية دخول المشاريع حيز النشاط الفعلي.

النتائج:

- 1- أظهرت النتائج وجود اختلال واضح في التوزيع الهيكلي للمشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- 2- يتجلى هذا الاختلال في سيطرة قطاع الخدمات على الحصة الأكبر من عدد المشاريع مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية.
- 3- سجلت القطاعات الإنتاجية الأخرى، خاصة الصناعية والزراعية، مشاركة أضعف نسبياً في هيكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- 4- بينت الدراسة تركزاً جغرافياً ملحوظاً لهذه المشاريع في المناطق الشمالية من البلاد.
- 5- تعاني المناطق الداخلية والجنوبية من ضعف نسبي في انتشار المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة.
- 6- يعكس هذا التفاوت القطاعي والجهوي قصوراً في آليات توجيه الاستثمار وتحفيزه.
- 7- تؤكد النتائج الحاجة إلى تبني سياسات استثمارية أكثر توازناً لتحقيق التنمية الشاملة.
- 8- أظهرت الدراسة الدور المحوري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في استيعاب اليد العاملة وتوسيع فرص التوظيف.

9- بلغ عدد مناصب العمل التي وفرتها هذه المشاريع أكثر من 3,307,821 منصب شغل إلى غاية نهاية سنة 2022.

10- مثلت مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل ما يفوق 27% من إجمالي التشغيل، مما يبرز فعاليتها في الحد من البطالة وتعزيز الإدماج المهني، خاصة لدى فئة الشباب.

التوصيات:

- 1- ضرورة تعزيز بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص آجال إنشاء المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة، بما يساهم في تشجيع المبادرة الفردية وتحسين جاذبية الاستثمار.
- 2- العمل على مراجعة المنظومة التنظيمية والتشريعية المؤطرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بهدف الحد من التعقيدات البيروقراطية وتحقيق مزيد من الشفافية والاستقرار التشريعي.
- 3- توجيه السياسات العمومية نحو تحقيق توازن أفضل في التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة، مع تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.
- 4- اعتماد آليات تحفيزية خاصة لدعم انتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الداخلية والجنوبية، بما يساهم في تقليص الفوارق الجهوية وتعزيز العدالة المجالية.

- 5- منح أولوية استراتيجية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي، نظرًا لدورها الحيوي في تعزيز الأمن الغذائي وتقليل التبعية للخارج.
 - 6- تعزيز برامج التمويل والدعم الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع تسهيل الولوج إلى مصادر التمويل، خاصة لفئة الشباب وحاملي الأفكار الابتكارية.
 - 7- تطوير منظومة المرافقة والمتابعة التقنية للمشاريع، من خلال تعزيز دور الهيئات الداعمة وتكثيف برامج التكوين في مجالات التسيير، التسويق، والابتكار.
 - 8- تشجيع إدماج المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة ضمن سلاسل القيمة الوطنية، بما يعزز قدرتها على خلق مناصب عمل مستدامة والمساهمة الفعالة في تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.
- قائمة المصادر والمراجع
- Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, Bulletin d'information statistique de la PME de l'année 2012 au l'année 2023 . (n.d.).
- نشریات وزارة الصناعة الصيدلانية (n.d.). pp. <https://www.industrie.gov.dz/bulletin-statistique/>.
- : Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, Bulletin d'information statistique de la PME . (de l'année 2012 au l'année 2023 .).
- : Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, Bulletin d'information statistique de la PME de l'année 2012 au l'année 2023 . (n.d.).
- trading economics. (2024). Retrieved 04 24, 2025, from <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/unemployment-rate>: <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/unemployment-rate>
- وزير-vitaminedz. (2013, 03 06). Retrieved 04 24, 2025, from vitaminedz.com/ar/-Articles-0-0-1.html:1057319: <http://vitaminedz.com/ar/-Articles-0-0-1.html:1057319>
- إردین، س & .، أوزکایا، ج. (n.d.). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ونوعية الحياة في تركيا. مجلة هيليون المجلد 6 العدد 2. 02 ,
- ألاکار، ن. ي & .، أوكوغوار، أ. (2022). تقييم آثار التوجه الريادي والمهارات الإدارية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الفائزون المجلد 23. 154 ,
- البنك الوطني الجزائري (n.d.). <https://www.bna.dz/%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-anad/>.
- (2023). الشركات الصغيرة والمتوسطة (خطة العمل 2022-2025). الولايات المتحدة الأمريكية: قسم الأعمال والطاقة والإستراتيجية الصناعية.

- . (n.d.). Retrieved 08 12, 2024, from البطالة عن التأمين الوطني الصندوق https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx
- العبد، ط. ل. (2023). ظاهرة البطالة في الجزائر وآثارها الاجتماعية. مجلة الحوار الفكري، مجلد 16، العدد 12.1
- العبد، ط. ل. (2023). ظاهرة البطالة في الجزائر وآثارها الاجتماعية على المجتمع. مجلة الحوار الفكري، مجلد 16، العدد 12.1
- القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 02/17، الجريدة الرسمية، العدد 02، (المؤرخ في 10/01/2017).
- المرسوم التنفيذي رقم 96/296 (1996). سبتمبر 08. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 52. إيانوكو، ي. ب.، أليس، أ. ج.، أبوسيدي، أ. &، أوباسان، ك). مارس 2016. (الإدارة الإستراتيجية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة المراجعة الدولية للإدارة وأبحاث الأعمال المجلد 5 العدد 317.1
- يناس كتيشات، عبدول سلام، أحمد بن حمد، و ماجد العدوان. (2024). مدى كفاية الأنظمة الأردنية في تنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المجلة الدولية للدين، المجلد 5 العدد 3.
- براصانا، جايا، ص &، باكش، ر. (2020). مراجعة للتحديات العالمية والبقاء، إستراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الإقتصاديات المجلد 79 العدد 8، 3.
- بلعابد، ف.، عطوش، ل &، يونس، ق). جوان 2021. (المؤسسات المصغرة والمنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEG) كأداة للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر-دراسة حالة ولاية بشار -. مجلة الريادة لإقتصاديات الاعمال، المجلد 7، العدد 3، 254.
- بولكا. (2019). محددات أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا. الدور المعتدل للبيئة الخارجية 2019. رسالة دكتوراه. جامعة اوتارا ماليزيا.
- جينغ، س &، تشينغ، ل. (2020). بحث حول إستراتيجية التنمية المستدامة للصينيين شركات صغيرة ومتوسطة. مجلة الأعمال والريادة، المجلد 37.19
- حمشة، ع. ا &، خون، ر. (2022). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج نطاق المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) دراسات إقتصادية، المجلد 16، العدد 83.03
- زايدي، ف. (2022). دور الوكالة الطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البطالين. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 10، العدد 212.03

- زايدي، ف. (2022). دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البطالين. *مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، المجلد 10، العدد 03*, 220.
- ساحل، م &، تفات، ع. ا. (2020). أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الإقتصادية خلال الفترة 2002-2016. *مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، المجلد 04، العدد 01*، 77.
- سعيدة، ت. (2021). تجربة الجزائر في دعم المقاولاتية. *مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 04*, 89.
- كاراداغ، ه. (2015). دور وتحديات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الناشئة: تحليل من تركيا. *دراسات الأعمال والإدارة المجلد رقم 1*, 181.
- محمد، خ &، محمد، ز (30). ديسمبر 2019. (التجربة الجزائرية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. *مجلة دراسات التنمية الإقتصادية، المجلد 02، العدد 02*, 90.
- مسعود أمير، م، فارس، ح &، عمور، ب. س. (2021). (تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تحليلية في الجزائر. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 8، العدد 2*, 822.
- مسعود أمير، م، فارس، ح &، عمور، ب. س. (2021). (تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تحليلية في الجزائر. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 8، العدد 2*, 823.
- نشریات للديوان الوطني للإحصائيات. (n.d.). p. <https://www.ons.dz/spip.php?article2883>.
- نشریات وزارة الصناعة الصيدلانية-bulletin-statistique/. (n.d.). pp. <https://www.industrie.gov.dz/bulletin-statistique/>.
- نصيرة، ا &، يحي، ز. (2016). تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة. *المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 7*, 136.
- وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI. (n.d.). Retrieved 08 11 2024, from industrie.gov-dz/andi/